

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة العالمية

عابد شريط
أستاذ مكلف بالدروس
جامعة ابن خلدون - تيارت

RESUME

Depuis quelques années, on constate que les accords de commerce régionaux (ACR) sont de plus en plus à la mode. Cette tendance risque d'affaiblir le système de commerce multilatéral au profit de quelques blocs commerciaux régionaux puissants. Il se pourrait, et cette inquiétude est largement partagée, que chaque bloc soit alors porté à prendre des mesures protectionnistes vis-à-vis des autres blocs, voire, accessoirement, des pays tiers. Ces derniers se verraient alors contraints de se réfugier au sein d'autres blocs régionaux. Quand bien même la libre circulation se verrait consolidée à l'intérieur de chaque bloc, la plupart des avantages qu'offre un système de commerce multilatéral seraient inévitablement compromis. Les échanges agricoles, en grande partie interrégionaux, pourraient souffrir des tensions affectant le commerce des autres produits et les politiques commerciales placées sous le signe de l'hostilité.

ملخص

بالرغم من الجهود الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية، إلا أننا نسجل عودة انتشار التكتلات الإقليمية، وأصبحت الغالبية

العظمى للدول المتقدمة والنامية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تنتمي إلى كتل إقليمي أو إلى عدة كتلات في آن واحد.

الواقع أن التزامن بين انتشار التكتلات الإقليمية والجهود الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية في إطار جولات الجات سابقا (المنظمة العالمية للتجارة حاليا)، أدى إلى التركيز على تفسير الجدل الدائر الآن حول ما إذا كانت الإقليمية ستدفع أم تعيق التحرك نحو تحرير التجارة العالمية، وهو ذلك الجدل المتأرجح بين القبول والرفض.

مقدمة

شهد العقد الماضي عودة انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية، بالرغم من الجهود الدولية المبذولة لتحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف بصورة غير تمييزية (التعددية) وفقا لمبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات". فخلال الفترة (1949-1989) كان متوسط عدد التكتلات الجديدة المقامة كل عشر سنوات يصل إلى سبعة تكتلات، أما في الفترة (1990-1999) فقد تم تكوين 84 تكتلا إقليميا جديدا في العالم، أي بزيادة قدرها اثنا عشرة مرة .

لقد أصبحت الغالبية العظمى من الدول المتقدمة والنامية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة تنتمي إلى كتل إقليمي أو إلى عدة كتلات في آن واحد، كما أن أكثر من ثلث التجارة العالمية يتم الآن من خلال هذه التكتلات، والتي من أبرزها : الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، واتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق

آسيا (الآسيان)، والسوق المشتركة لدول جنوب أمريكا اللاتينية (ميركوسور).

إن التزامن بين انتشار التكتلات الإقليمية والجهود الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة بصورة غير تمييزية، أدى إلى اهتمام الباحثين وتساولهم حول قضايا تتعلق بما إذا كانت الإقليمية ستدفع أم تعيق التحرك نحو تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف. هذا الجدل الدائر الآن بين الاقتصاديين يدفعنا إلى التعرف على الآراء المختلفة حول هذا التساؤل.

وبهدف الإلمام بكل المتغيرات التي من شأنها إثراء الموضوع، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، يتناول الأول منها النظام التجاري العالمي بين الإقليمية والتعددية، ويتناول الثاني انعكاسات النظام التجاري العالمي على التكتلات الإقليمية، أما الثالث فخصصناه إلى تبيان العلاقة بين التكتلات الإقليمية ومستقبل النظام العالمي متعدد الأطراف.

أولاً: النظام التجاري العالمي بين التكتل الإقليمي والتعددية

لقد ذهبَت النظرية الاقتصادية إلى أن تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف بصورة غير تمييزية (التعددية)، هو الوضع الأمثل الذي يؤدي إلى التخصيص الدولي الكفء للموارد، ويوطن الإنتاج حسب المزايا النسبية بما يعظم الرفاهية الاقتصادية⁽²⁾، إلا أن هناك نزعة متزايدة بين غالبية دول العالم إلى التكتل الإقليمي.

يعتبر مفهوم التعددية في غالبية الأدبيات المتاحة، مرادفا لإقامة نظام عالمي متعدد الأطراف يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي لجميع

الشركاء التجاريين من خلال فتح الأسواق وضمان تحرير التجارة العالمية وغيرها من المعاملات الاقتصادية الدولية، ويقوم على عدم التمييز في معاملة الدول لبعضها البعض ومنح كل منها للأخرى معاملة الدولة الأولى بالرعاية، زيادة على مبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة العوائق والحواجز غير الجمركية . وقد نشأ النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف بمقتضى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات"، ويعتبر مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" المنصوص عليه في المادة الأولى من هذه الاتفاقية، هو جوهر النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف⁽³⁾. ووفقا لهذا المبدأ يجب على كل دولة عضو في الاتفاقية، أن تمنح كافة الدول الأعضاء فيها نفس المعاملة أو الامتيازات التي توفرها لأية دولة عضو أخرى. كما تقوم "الجات" على مبدأ "المعاملة الوطنية"، وذلك من خلال عدم التفرقة في المعاملة بين السلع المنتجة محليا ومثيلاتها من السلع المستوردة، وأيضا تعتمد "الجات" على مبدأ تحرير التجارة الدولية بخفض التعريفات الجمركية وإزالة العوائق والحواجز غير الجمركية⁽⁴⁾. وتعتبر جولة "أورجواي" من أكبر الدورات التي تمت في إطار "الجات" لما أسفرت عنه من نتائج كإنشاء منظمة التجارة العالمية واعتبارها كيان دولي جديد يحكم جانبا هاما من العلاقات الاقتصادية الدولية، ويحسن فرص النفاذ إلى الأسواق من خلال التخفيضات الجمركية التي تلتزم بها الدول الأعضاء، وإزالة القيود الكمية، وتوسيع نطاق الاتفاقيات متعددة الأطراف لتشمل قواعد محددة لتحرير تجارة المنتجات الزراعية والتحرير التدريجي لتجارة المنسوجات، فضلا على التوصل إلى اتفاقيات جديدة تشمل موضوعات لم يسبق تناولها

في " الجات " مثل تحرير تجارة الخدمات، والجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، والجوانب التجارية المرتبطة بالاستثمار.

ووفقا لبعض التقديرات الدولية ⁽⁵⁾، يؤدي تحرير التجارة العالمية على زيادة في الدخل العالمي بحوالي 220 مليار دولار عام 2003، يبنغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 36 مليار دولار، ودول الاتحاد الأوروبي 65 مليار دولار، واليابان 30 مليار دولار، بينما نصيب الدول النامية مجتمعة 35 مليار دولار.

ويتوقع الاتحاد الأوروبي في إحدى الدراسات ⁽⁶⁾ أن تخفيض الحواجز التجارية متعددة الأطراف بنسبة 20% على المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات، سوف يحقق في الأجل المتوسط، مكاسب للرفاهية الاقتصادية العالمية تقدر سنويا بحوالي 150 مليار دولار، وستصل إلى 370 مليار دولار في حالة تخفيض الحواجز التجارية بنسبة 50% يعود منها على الدول النامية 220 مليار دولار.

وعلى الرغم من هذه المكاسب المتوقعة في الرفاهية الاقتصادية بفضل تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف، إلا أن غالبية دول العالم تتجه نحو التكتل الإقليمي القائم على التمييز لصالح الدول الأعضاء فيه وضد الدول غير الأعضاء. وقد اجتهد كثير من الاقتصاديين لتحديد الدوافع السياسية والاقتصادية التي تجعل الدول تتجه نحو التكتل الإقليمي، ومحاولة التعرف على ما إذا كان من الأفضل للدول النامية أن تنضم إلى تكتل إقليمي مع دول نامية أخرى أم مع دول متقدمة.

وإذا كنا بصدد الكلام عن الإقليمية بمفهومها الواسع الذي يشمل كل أنواع التكامل الاقتصادي وبكل أشكاله المختلفة كالترتيبات التجارية التفضيلية، ومناطق التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية، والأسواق المشتركة، والاتحادات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي. فإنه يتوجب علينا إعطاء تعريف واسع للإقليمية يشمل كل أنواع التكامل السابق ذكرها. ولذلك نعتبر الإقليمية تلك الترتيبات المتفق عليها بين دولتين (أو أكثر)، والتي تتم بناء عليها المعاملات الاقتصادية بينهما على أسس أفضل من تلك المطبقة على سائر الدول غير الأعضاء في هذه الاتفاقيات⁽⁷⁾.

وتبدو التكتلات الإقليمية، والتي تتضمن بطبيعتها تمييزا لصالح الدول الأعضاء فيها وضد باقي دول العالم غير الأعضاء، متعارضة مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، وقد أوضحت بعض الدراسات أنه تم وضع ثلاثة نصوص لمعالجة هذا الأمر.

الأول: يتعلق بإمكانية أن تمنح الدول المتقدمة تفضيلات تجارية من جانب واحد للدول النامية، وهذه الترتيبات هي أساس النظام المعمم للتفضيلات، والذي يهدف إلى تشجيع صادرات الدول النامية إلى تلك المتقدمة.

الثاني: يتيح للدول النامية إمكانية أن تتبادل أية تفضيلات تجارية تتفق عليها فيما بينها، ويهدف هذا النص إلى تشجيع التجارة بين الدول النامية بعضها البعض، دون تكوين منطقة تجارة حرة تامة، بل يسمح لهذه الدول بتبادل تفضيلات جزئية بالنسبة لبعض السلع.

الثالث: وفقا لنص المادة 24 من "جات" ونص المادة 5 من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "جاتس"، يسمح لأي دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتكوين منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي، وهاتان المادتان هما الطريق الوحيد لتكوين تكتلات إقليمية. تتيح للدول المتقدمة الأعضاء فيها الحصول على تفضيلات تجارية. ويشترط في ظل هاتين المادتين ألا يكون تبادل التفضيلات جزئيا، بل يجب إلغاء الحواجز الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية المقيدة على كل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في التكتل والإقليمي فقط، دون غيرها من الدول غير الأعضاء في التكتل.

يعتقد كثير من الاقتصاديين أن لجوء الدول إلى التكتل الإقليمي يرجع إلى رغبتها في تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية، كما قاموا بإلقاء الضوء على المنافع والخسائر المرتبطة بالتكتلات بين دول الجنوب والجنوب "كالميركوسور"، وبين دول الشمال والجنوب مثل "النافتا"، في محاولة لتحديد أي نوع من التكتلين أفضل بالنسبة للدول النامية.

فمن الناحية السياسية، هناك ثلاثة دوافع رئيسية للتكتل الإقليمي. يتعلق الدافع الأول منها برغبة بعض الدول تجنب خطر الصراع السياسي والعسكري بينها، وجعله مستحيلا من الناحية الواقعية، وذلك من خلال تشجيع التبادل التجاري بينها وتعميق وتشابك العلاقات الاقتصادية. فالدافع الرئيسي وراء قيام السوق الأوروبية المشتركة كان سياسيا في المقام الأول واستهدف حقن الصراعات التي كانت سائدة آنذاك بين بعض دول

أوروبا⁽⁸⁾. وقد ساهم كذلك تكتل " الميركوسور " في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية والنووية للطرفين من خلال إيجاد مناخ قائم على التعاون الاقتصادي في العديد من المجالات بين الدولتين.

زيادة على هذا، قد تتكثل الدول معا لمواجهة خطر خارجي، فقيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981 يرجع أساسا إلى التخوف من الخطر المحتمل لإيران والعراق آنذاك. ويتعلق الدافع الثاني برغبة الدول في زيادة قدرتها على المساومة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتعزيز موقفها التفاوضي، فقد نجحت الدول الأوروبية مجتمعة تحت مظلة تكتل السوق الأوروبية المشتركة في الإسراع بتحرير التجارة في مجال السلع الصناعية وتأجيلها بالنسبة للمنتجات الزراعية ضمن جولتي "ديلون" و"كيندي" بالرغم من الموقف المعارض للولايات المتحدة الأمريكية. ويتمثل الدافع الثالث، في استخدام بعض الدول للتكتل الإقليمي كألية لضمان الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية الداخلية. فعندما تقوم بعض الدول النامية بإصلاحات اقتصادية، تحتاج إلى تشجيع وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، بتوفير الثقة للمستثمرين في جدية ومصداقية الإصلاحات.

وفي هذا السياق، ومن خلال هذه الدوافع، يعتقد الكثير من الباحثين أن التكتل بين الدول المتقدمة والنامية "شمال-جنوب" أفضل من التكتل بين الدول النامية وبعضها البعض "جنوب-جنوب". وذلك نظرا لحجم المكاسب المتوخاة والمتبادلة بين الطرفين. فالتكتل "شمال-جنوب"

يساعد على انتقال الأنشطة الصناعية كثيفة العمالة إلى الدول النامية، مصحوبة باستثمارات أجنبية مباشرة ونقل للتكنولوجيا، وهو ما يعبر عنه بلغة الاقتصاد "إنشاء التجارة". على عكس التكتل "جنوب-جنوب" الذي يشجع على "تحويل التجارة" مما يؤدي إلى تخفيض الكفاءة الإنتاجية والتأخر في نقل التكنولوجيا، ويؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي.

أما من الناحية الاقتصادية، فهناك دافعان أساسيين لإقامة التكتل الإقليمي، يتعلق الأول برغبة الدول في توسيع حجم السوق، وتشجيع المنافسة بين منتجي الدول الأعضاء في التكتل بما يرفع من كفاءتهم الاقتصادية، وفي نفس الوقت الحد من المنافسة الدولية التي يواجهونها خارج إطار التكتل. والدافع الاقتصادي الثاني يكمن في إعادة توطيد الأنشطة الاقتصادية داخل الدول الأعضاء في التكتل حسب المزايا النسبية لكل منها، مما يؤدي إلى تقارب مستويات الدخول فيما بين الدول الأعضاء في التكتل.

ثانيا: انعكاسات النظام التجاري العالمي على التكتلات الإقليمية

الواقع أن عودة انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية في السنوات الأخيرة يرجع إلى خمسة عوامل رئيسية هي⁽⁹⁾:

- 1- تخوف العديد من دول العالم من أن تتحول أوروبا إلى قلعة حصينة أقل انفتاحا على العالم الخارجي في إطار السوق الأوروبية الموحدة، مما يقلل من جهودها وحماسها لتفعيل تحرير التجارة متعدد الأطراف. لذلك سارعت العديد من الدول

- الأوروبية بتقديم طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، كما سعت دول أخرى إلى تكوين تكتلات خاصة بها.
- 2- التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة مناوئة للتكتلات الإقليمية، إلى سياسة مشجعة ومشاركة لها، وذلك عقب شعورها بالإحباط من تعثر المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة. ولذا تم الإعلان عن منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا عام 1989، تحولت فيما بعد إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) بانضمام المكسيك عام 1994.
- 3- تفكك الاتحاد السوفياتي، وتحول دول وسط وشرق أوروبا من اقتصاديات قائمة على التخطيط إلى أخرى تعتمد على عمل قوى السوق، وعقدها لاتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي الآن تطلب الانضمام إلى عضويته.
- 4- تخلي غالبية الدول النامية عن سياسات الإحلال محل الواردات وإتباعها لسياسات أكثر توجهها للخارج.
- 5- إدراك الدول، وخاصة النامية منها أن الانضمام إلى التكتلات الإقليمية أصبحت وسيلة لتسهيل عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر ما يعرف بالعولمة الاقتصادية.

تشير مجمل الدراسات وآراء الباحثين أن عملية تحرير التبادل التجاري العالمي يؤدي إلى زيادة نزعة الدول نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وأن كل جولة (دورة) من جولات متعددة الأطراف في إطار "الجات" لتخفيض الرسوم الجمركية أدت إلى موجة جديدة من التكتلات

الإقليمية. ويرجع تفسير ذلك أنه عندما تكون الرسوم الجمركية مرتفعة وممانعة لقيام التبادل التجاري، فإن تكتل دولتين معا وإن كان يتيح لهما فرصة الاستفادة من تحرير التجارة المتبادلة بينهما، إلا أنه لا يمكنهما من تحسين معدلات التبادل الدولي لهما في مقابلة باقي دول العالم، لأنه لا يوجد في الأصل أي تبادل تجاري بين أي منهما وباقي دول العالم. أما إذا كانت الجمارك متعددة الأطراف في الأصل منخفضة، فإن تكتل دولتين معا يتيح لهما القدرة على تحسين معدلات التبادل الدولي لهما في مواجهة باقي دول العالم، بالإضافة إلى فرصة الاستفادة من تحرير التجارة المتبادل بينهما. لذلك يعتقد معظم الباحثين أنه في ظل الجمارك متعددة الأطراف المنخفضة، تزداد جاذبية التحرير التفضيلي للتجارة من خلال التكتل الإقليمي.

كذلك، ونظرا لما وصلت إليه عملية تحرير التجارة العالمية (متعدد الأطراف)، وبالأخص الدول المتقدمة التي قطعت شوطا كبيرا نحو التحرير متعدد الأطراف للتجارة في مجال السلع الصناعية، جعل أسواقها أكثر جاذبية بالنسبة للدول النامية وتكوين كتلات إقليمية بين دول الشمال والجنوب "كالنافتا" و "اتفاقيات الشراكة الأوروبية متوسطة".

إن الإقليمية الجديدة هي انعكاس لنجاح الجهود متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية وليس فشلها. وأن التكتل الإقليمي بين الشمال والجنوب هو طريق الدول النامية للانخراط في النظام متعدد الأطراف وإضفاء المصدقية على جهود الإصلاح بها.

ثالثاً: التكتلات الإقليمية ومستقبل النظام العالمي متعدد الأطراف

من خلال مراجعة الأدبيات المتاحة التي تناولت موضوع التكتلات الإقليمية، يبدو أنه لا يوجد إجماع في الرأي بين الاقتصاديين الذين يركزون على تأثير التكتلات الإقليمية على النظام العالمي متعدد الأطراف. حيث ينقسمون إلى فريقين، الأول يعتقد أن الإقليمية خطر يهدد بنقزيم النظام العالمي متعدد الأطراف، بينما الفريق الثاني يرى بأنه من الممكن للإقليمية أن تدعم الجهود الرامية إلى تشجيع تحرير التجارة العالمية على أساس غير تمييزي.

فالفريق الأول الذي يعتبر الإقليمية كمعوق للتعددية، وخطر يهدد بنقزيم النظام العالمي متعدد الأطراف، يستند في حكمه على ثلاثة معايير أساسية⁽¹⁰⁾:

المعيار الأول: الإطار الاقتصادي والسياسي للتكتلات الإقليمية: وهو المعيار الذي يخلص إلى أن التكتل الإقليمي يفقد الدول الحماس والاندفاع على تحرير التجارة متعدد الأطراف، وأنه كلما كان التكتل الإقليمي قائماً على "تحويل التجارة" ومستنداً إلى حماية تجارية مرتفعة ضد باقي دول العالم غير الأعضاء فيه، حظي بالدعم والتأييد السياسي من قبل الدول الأعضاء فيه. وفي هذا النوع من التكتل الإقليمي يفقد الدول الأعضاء حماسهم وإقبالهم على التحرير التجاري متعدد الأطراف.

المعيار الثاني: الإطار القانوني متعدد الأطراف للسياسة التجارية: وهو المعيار الذي يستند إلى عدم الدقة في صياغة المادة 24 من "الجات"

والتي تسمح للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتكوين منطقة تجارة حرة أو إتحاد جمركي، الأمر الذي يثير المخاوف من أن تؤدي التكتلات الإقليمية إلى آثار غير مرغوبة وغير مواتية على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، وتتحول أنظار الدول من عضوية المنظمة العالمية للتجارة إلى عضوية التكتلات الإقليمية.

المعيار الثالث: تأثير التكتلات الإقليمية على المفاوضات التجارية الدولية متعددة الأطراف: وهو المعيار الذي يعتقد من خلاله معظم الباحثين أن المفاوضات بين تكتلات إقليمية قائمة على تحالفات بين دول قوية، قد يجعل المفاوضات أكثر صعوبة، بل ويثير استياء الدول الأخرى ومعارضتها لضغوط هذه التحالفات، كما حدث عند التفاوض على الاتفاق الدولي متعدد الأطراف المتعلق بالاستثمار. والواقع أن الدول التي تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة، تستطيع أن تتخذ موقفا موحدا في المفاوضات الدولية، بغض النظر عما إذا كانت متكتلة إقليميا أم غير متكتلة.

أما الفريق الثاني، الذي يعتقد بأن الإقليمية حافزا للتعددية، ومدعما للجهود الرامية إلى تشجيع تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف، فهو يستند في حكمه على عاملين أساسيين⁽¹¹⁾:

العامل الأول: اشتراك الدولة في عدة تكتلات إقليمية في آن واحد: وهو انضمام دولة معينة إلى عدة تكتلات إقليمية في آن واحد، من خلال نموذج للمنافسة غير الكاملة، تؤدي بالضرورة إلى وجود شبكة من الاتفاقيات التفضيلية تساهم في تشجيع التجارة متعددة الأطراف. وإن كل اتفاق جديد تعقده الدولة لتحرير التجارة بصورة تفضيلية مع دولة أخرى،

سوف يحسن من أوضاعها الاقتصادية، ويمثل خطوة نحو تحرير التجارة متعدد الأطراف. وأن الوضع الأمثل لدولة نامية يتحقق عندما تتمتع هذه الدولة بالقدرة على النفاذ التفضيلي لجميع الأسواق في كل دول العالم، مع قيامها في نفس الوقت بإلغاء حواجزها التجارية.

وعلى الرغم من أن الإقليمية تصلح كطريق نحو التعددية، لكن لا ينبغي تفسير ذلك على أن الاتفاقيات الإقليمية أفضل من تحرير التجارة متعدد الأطراف. فالواقع أن وجود عديد من الاتفاقيات الإقليمية خلال فترة الانتقال إلى التحرير الشامل للتجارة، لا يخلو من تكلفة⁽¹²⁾. فالدولة تستنفذ موارد إدارية ومادية في عملية التفاوض على الانضمام إلى تكتلات متعددة، كان من الأجدي أن تركزها على تحرير التجارة متعدد الأطراف.

العامل الثاني: إمكانية تطبيق الإقليمية المنفتحة: وهو أن يكون التكتل الإقليمي منفتحا، بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تتجه نحو تخفيض الرسوم الجمركية التي تفرضها ضد باقي دول العالم، في نفس الوقت الذي تلغى فيه الجمارك بين بعضها البعض، فإن هذا التكتل الإقليمي سوف يدعم الجهود الرامية إلى تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف. ويهدف هذا النوع من التكتلات إلى ضمان عدم تأثر باقي دول العالم غير الأعضاء في التكتل بقيامه، وذلك بمحاولة المحافظة على حجم الواردات من هذه الدول عند مستواها الأصلي (تجنب تحويل التجارة)، وفي نفس الوقت التوسع في التجارة بين الدول الأعضاء وبعضها البعض (تشجيع إنشاء التجارة)، بما يحقق كسب صاف في الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء وغير الأعضاء في التكتل. والواقع أن المحافظة على حجم

الواردات من باقي دول العالم عند مستواها الأصلي سوف يستلزم قيام الدول الأعضاء في التكتل بتخفيض جماركها الخارجية، أي أنها سوف تتجه نحو تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف.

وبعد التعرف على الآراء المختلفة للاقتصاديين فيما يتعلق بالجدل الدائر الآن حول ما إذا كانت التكتلات الإقليمية سوف تولد قوى تدفع أم تعيق التحرك نحو تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف، تجدر الإشارة إلى أن الدراسة التي قامت بها إحدى الباحثات (Foroutan, Faezeh 1998) قد انتهت إلى أنه من الصعب تحديد إجابة قاطعة عن أثر الإقليمية على التعددية. فقد قامت الباحثة بمقارنة السياسة التجارية الخارجية للدول النامية الأعضاء في تكتلات إقليمية، بسياسة مثلتها من الدول التي ليست عضوا في أي تكتل. وقد وجدت الباحثة أن الدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية تمتع الآن بأقل متوسط للجمارك والحواجز غير الجمركية بين مجموعة الدول النامية. وفي نفس الوقت، هناك دول أخرى أعضاء في تكتلات إقليمية، ورغم ذلك لم تقم بتحرير التجارة. كما أن العديد من الدول النامية مثل (المكسيك، شيلي، كوريا)، قد قامت بتخفيض كبير لحواجزها التجارية دون أن تكون بالضرورة منتمة لأي تكتل إقليمي عندما قامت بذلك.

لذلك، تعتقد الباحثة أنه لا توجد علاقة سببية بين عضوية الدول في تكتل إقليمي وتحرير التجارة، أي أن الانتماء إلى عضوية تكتل إقليمي لا يمثل شرطا ضروريا ولا كافيا لنظام تجاري منفتح وحر، ولكنه في نفس الوقت لا يؤدي مباشرة لمزيد من النزعة الحمائية.

خاتمة

تزامنت الجهود الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة بصورة غير تمييزية وفقاً لمبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" مع ظاهرة عودة انتشار التكتلات الإقليمية. وقد استهدفنا من خلال هذا البحث، التعرف على الجدل الدائر الآن بين الاقتصاديين حول ما إذا كانت الإقليمية دافعا أم عائقا للتحرك نحو تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف.

والخلاصة، أن تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف قد شجع على إقامة تكتلات إقليمية بين دول الشمال والجنوب بصفة خاصة، كما أنه دفع إلى زيادة نسبة مناطق التجارة الحرة إلى الاتحادات الجمركية في العالم عموماً، وفي التكتلات بين الشمال والجنوب على وجه الخصوص. وأنه من الأفضل للدولة النامية في الجنوب أن تتكامل مع دولة متقدمة في الشمال، أي أن التكتلات "شمال-جنوب" أفضل من التكتلات "جنوب-جنوب" لعوامل عديدة.

ونعتقد أن الاتفاقيات التفضيلية الثنائية بين الدولة المتقدمة من ناحية، وعديد من الدول النامية من ناحية أخرى، تثير المخاوف من خطورة مشكلة "المركز والأطراف"، وهو أن تتركز الأنشطة الاقتصادية في الدولة المتقدمة (المركز)، وتحرم منها الدول النامية (الأطراف). وعلى الرغم من ذلك، نرى أنه من الممكن أن تسهم التكتلات الإقليمية بين الشمال والجنوب في تشجيع تحرير التجارة في الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الصناعي⁽¹³⁾. وقد تشمل في الأجل الطويل القطاع الزراعي وتساعد على تخفيض الحماية التي توفرها دول الشمال لهذا القطاع.

وبالنسبة للتكتل الإقليمي بين دولتين ناميين " جنوب -جنوب"، فقد يؤدي إلى توسع بعض الأنشطة الاقتصادية في إحداها وتركز الصناعات والاستثمارات بها، مع تقلصها في الدولة الأخرى بحيث تتسع الفجوة بين نصيب الفرد من الدخل في كل منهما، مما يولد الصراع والرغبة في الانفصال عن هذا التكتل.

وتتميز التكتلات الإقليمية الآن بأنها أوسع وأعمق مما كانت عليه في السابق، وري أن التكتل العميق رغم مزاياه، ليس دائما تكاملا أفضل. فمن الناحية العملية، كلما كان التكتل الإقليمي عميقا أصبح من الصعب انضمام دول أخرى إليه، فالاتحاد الأوروبي مثلا، لا يمكن وصفه بالتكتل منفتح العضوية، حيث أنه لا يقبل بضم أعضاء جدد إلا بما يحدده هو من شروط تتعلق بعدد من القضايا الهامة كسياسات المنافسة، والمعايير البيئية، وقوانين العمل، واستبعاد قطاعات معينة، وغيرها من الأمور.

وبخصوص الجدل الدائر الآن حول ما إذا كانت التكتلات الإقليمية سوف تحفز دول العالم على التحرك نحو تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف، أم أنها ستقف عائقا يحول دون ذلك. فقد اتضح بأنه لا يوجد إجماع في الرأي، بحيث يعتقد الأول أن الإقليمية خطر يهدد بتقليص النظام العالمي متعدد الأطراف بينما يعتقد الثاني أنه بإمكان الإقليمية أن تدعم الجهود الرامية إلى تشجيع تحرير التجارة العالمية على أساس غير تمييزي في ظل شروط محددة، ويرى الرأي الثالث عدم وجود علاقة سببية بين عضوية الدولة في تكتل إقليمي وتحرير التجارة العالمية، أي أن الإقليمية لا تمثل شرطا ضروريا لقيام نظام تجاري عالمي.

إن المنتبج لتطور أشكال التكتلات الإقليمية حول العالم، يكتشف تعارض التزامات الدولة من خلال انضمامها لتكتلات مختلفة. فقد تشترك الدولة في اتحاد جمركي وتلتزم بإتباع سياسة جمركية موحدة، ولكنها في نفس الوقت تنضم مع دول أخرى في منطقة للتجارة الحرة. ونعتقد أن محاولة توسيع و تعميق التكتلات الإقليمية، يصبح أمر شديد الصعوبة عندما تشترك الدولة في عدة تكتلات وفي آن واحد. كما أن اشتراك دولة ما في عدة مناطق للتجارة الحرة في آن واحد، يؤدي إلى شبكة متداخلة ومعقدة من الجمارك. حيث تفرض الدولة معدلات مختلفة من الجمارك على نفس السلعة حسب المصدر الواردة منه، مع وجود درجات مختلفة من التمييز بين السلع والدول بفعل الاختلافات في قواعد المنشأ من منطقة تجارة حرة إلى أخرى. وعلى سبيل المثال، اتضح أن الاتحاد الأوروبي لا يطبق جماركه القائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إلا على ست دول فقط في العالم، والتي توفر له نحو ثلث وارداته الكلية (أستراليا، كندا، اليابان، نيوزيلندا، تايوان، الولايات المتحدة الأمريكية)⁽¹⁴⁾.

أما فيما يتعلق بباقي الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي، فيفرض عليهم معدلات مختلفة من الجمارك حسب طبيعة علاقته بهم.

ونعتقد أنه من الممكن أن تتفق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة على وضع مجموعة من قواعد المنشأ التفضيلية ليتم تطبيقها في جميع التكتلات الإقليمية.

الملحق

جدول رقم (1) - مقارنة بين التكتلات الإقليمية في الماضي والحاضر

الإقليمية القديمة	الإقليمية الجديدة
قامت على الإحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العالمي	تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي
.....	
الاعتماد على التخطيط والقرارات السياسية في تخصيص الموارد	الاعتماد على قوى السوق في تخصيص الموارد
.....	
دفعتها الجهود الحكومية	يدفعها القطاع الخاص
.....	
التكامل أساسا في السلع الصناعية	التكامل يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار
.....	
تعاملت أساسا مع الحواجز الجمركية	تقوم على التكامل العميق
.....	
وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا	تطبق قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمنية مختلفة للتأقلم

Source: *The World Economy Review*, 18:1 (1995)

جدول رقم (2) - عدد التكتلات الإقليمية خلال الفترة (1949-1999)

الفترة الزمنية	عدد التكتلات الإقليمية
1949-1959	4
1960-1969	12
1970-1979	5
1980-1989	7
1990-1999	84

Source . World Trade Organization, 2000

جدول رقم (3) - جولات المفاوضات متعددة الأطراف

الجولة	الفترة
الأولى	1947
الثانية	1949
الثالثة (انجلترا)	1951
الرابعة	1956
الخامسة	1960-1961
السادسة	1964-1967
السابعة	1973-1979
الثامنة	1986-1993

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مصر، 1999

المراجع حسب تسلسلها في النص:

- (1)-تقرير المنظمة العالمية للتجارة، 2000.
- (2)-أبو علي، سلطان (2001)، التكتلات الاقتصادية: تجربة الاتحاد الأوروبي، ورقة مقدمة إلى ندوة تنشيط التجارة البيئية كأساس لسوق عربية مشتركة، القاهرة: الاتحاد العام للصحفيين العرب، مارس.
- (3)-زروق، جمال الدين (1998)، واقع السياسات التجارية وأفاقها في ظل منظمة التجارة العالمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر.
- (4) عبد الخالق، جودة (1996)، مصر والجات، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مؤتمر قسم الاقتصاد 13-15 جانفي.
- (5)-الجميل، حميد (2000)، التطورات المعاصرة للاقتصاد الدولي وتأثيرها على مستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الحادي والعشرون، القاهرة: الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ديسمبر.
- (6) Mohamed Belahcen, Tlemçani (1999), l'Intégration Regionale des pays du Maghreb à l'union Européenne: une Alternative crédible face à la Mondialisation- septième session de l'université d'hiver de MARRAKECH, du 16 Au 20 Février.
- (7)-جون هيدسون ومارك هرنذر (1987)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، الطبعة العربية.
- (8)-Jean, Klean (1996), l'organisation de la défense, mais aussi prévision des conflits, Revue : Monde diplomatique, décembre.

- (9) الإمام، محمد محمود (1997)، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة.
- (10) - الإمام، محمد محمود، مرجع سبق ذكره.
- (11) - الشحات، احمد يوسف (2001)، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة.
- (12) - العفوري، عبد الواحد (2000)، العولمة والجات، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، مصر.
- (13) - توماس كوتور وميشال مدسون (1995)، على أبواب القرن الواحد والعشرين: أين أصبح العالم الثالث، ترجمة نخلة فريفر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس.
- (14) - تقرير المفوضية الأوروبية (1997)، الشراكة الأوروبية - المتوسطة، الإدارة العامة لعلاقات الخارجية، بروكسل.